

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية المتحدة

الجريدة الرسمية

(السنة السادسة)

الصادر في يوم الخميس ١٤ شعبان سنة ١٣٨٢ - ١٠ يناير سنة ١٩٦٣

(العدد ٩)

محتويات العدد

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

رقم الصفحة

- ١٩ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ بتعيينات بالشركة العامة
للنروة المعدنية ٢٠

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥
بالموافقة على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥
والقواعد الملحقة بها ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية لمجلس الدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر :

مادة ١ - يعار الاستاذ نبيل أحمد سعيد على بيومي ، النائب
بمجلس الدولة مستشارا قانونيا للجنة البترول الليبية لمدة سنتين تبدأ من
تاريخ منادته أراضى الجمهورية العربية المتحدة مع شغل وظيفته بدرجةها
بالمجلس أثناء فترة الإعارة ، وعلى أن يتأمل ماليا طبقا لنص البند الأول
من القواعد المالية لوظفين المعارين التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره
الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،
بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية
العربية المتحدة ؛

وعلى السادتين ٥١ و ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن
نظام موظفي الدولة المعدلين بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن
الإجازات ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣

بتعيينات بالشركة العامة للثروة المعدنية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٦٢ بتعيين أعضاء
مجالس إدارة الشركات التابعة للؤسسة المصرية العامة للمعدن ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - عين :

السيد المهندس محمد فهمي حسين ، مديرا عاما وعضوا بمجلس إدارة
الشركة العامة للثروة المعدنية .

والسيد المهندس حسن نسيم عبد الله ، مديرا للفروع وعضوا بمجلس
إدارة الشركة المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدررياسة الجمهورية في ١٠ شبان سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

رياسة الجمهورية

ديوان كبير الأمناء

وافق السيد رئيس الجمهورية على الإذن :

للسيد / جبريل اسكندر اكليميندوس ، المهندس المعاري بالقاهرة ،
في قبول وحمل : وسام سان سيلفيستر من طبقة كومندور ، الذي منحه
في عام ١٩٦٢ من حكومة الفاتيكان .

مادة ٢ - يعار الأستاذ أحمد على حسن العتيق ، المستشار المساعد
بمجلس الدولة للعمل مديرا للكتب الفني بوزارة الأوقاف لمدة سنة تبدأ
من تاريخ تسلمه العمل بها ، مع شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة
الإعارة .

مادة ٣ - يعار الأستاذ جمال الدين محمد كامل حسن النائب بمجلس الدولة
للاشراف على إدارة الشؤون القانونية ببيتة البريد لمدة سنة تبدأ من تاريخ
تسلمه العمل بها مع شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٤ - يعار الأستاذ فؤاد على فهمي النائب بمجلس الدولة للعمل
مستشارا قانونيا ومديرا للإدارة القانونية بالمؤسسة العامة للطاحن
والمضارب والمخازن لمدة سنتين تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بالمؤسسة
بطريق الإعارة ، مع شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٥ - تجدد إعارة الأستاذ محمد حمدي عبد الله البشري ، المستشار
بمجلس الدولة للعمل مستشارا للؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير
وعضوا بمجلس إدارتها لمدة سنة تبدأ من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ التاريخ
التالي لانتهاؤ مدة إعارته ، مع استمرار شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء
فترة الإعارة .

مادة ٦ - تجدد إعارة كل من الأستاذ عبيد القادر شتا المستشار
المساعد بمجلس الدولة والأستاذ على حسن خليل شنب ، النائب به للعمل
بالإدارة القانونية للؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير لمدة سنة تبدأ
من ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بالنسبة للأول ، ومن ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٢
بالنسبة للآخر ، التاريخ التالي لانتهاؤ مدة اعارة كل منهما . مع استمرار
شغل الوظيفتين بدرجةيهما بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٧ - تجدد إعارة الأستاذ برهان حسن سعيد ، المستشار المساعد
بمجلس الدولة للعمل مديرا عاما لضاحية المعادي وعضوا بمجلس إدارتها
لمدة سنة تبدأ من ٣ من يناير سنة ١٩٦٣ التاريخ التالي لانتهاؤ مدة إعارته ،
مع استمرار شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٨ - تجدد إعارة كل من الأستاذين محمد عيد الحميد حسن
الشيخي ، المستشار المساعد بمجلس الدولة ، وعلى محمد جمال الدين
النائب به ، للعمل بالإدارة العامة للشؤون القانونية بالمؤسسة المصرية
العامة للغزل والنسيج لمدة سنة تبدأ من ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢
بالنسبة للأول ، ومن ١٤ من يناير سنة ١٩٦٣ بالنسبة للآخر التاريخ التالي
لانتهاؤ مدة إعارة كل منهما مع استمرار شغل الوظيفتين بدرجةيهما بالمجلس
أثناء فترة الإعارة .

مادة ٩ - وعلى رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

مدررياسة الجمهورية في ١٠ شبان سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر